آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (26) – 29 / 4 / 2017

معهد التخطيط القومي

" إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والسودان"

د. نجلاء علام

الاستاذ المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يأتي مقترح إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والسودان، في إطار مباحثات وزير التجارة والصناعة المصري ووزير التجارة السوداني، وفى إطار جهود الدولة نحو دفع التجارة الخارجية كأحد الدعائم الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

- وتتسم منطقة التجارة الحرة بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركات السلع بين الدولتين، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول غير المشتركة. وللدولتين المشتركتين حرية تقرير سياساتهما التجارية وتعديلها، وغالباً ما يقتصر نشاطها على التجارة في منتجات معينة (قوائم سلعية)، والاتفاق على قواعد جمركية خاصة بعدد من السلع
- ووفقاً للنظرية الاقتصادية والواقع العملي، فإن آليات التعاون الاقتصادي، ترتبط بمدخلين أساسيين هما: التجارة والاستثمار، باستعراض واقعهما، ومؤشرات الأداء.

الهدف: إنشاء منطقة تجارة حرة على المناطق الحدودية لتيسير وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، في إطار عضوية الدولتين في التجمعات الاقتصادية، مثل "اتفاقية التجارة العربية الكبرى" و"اتفاقية الكوميسا".

<u>وبالنسبة لأداء التجارة الخارجية نجد ما يلي :</u>

- أن حجم التبادل التجاري الحالي بين مصر والسودان يعد متواضعاً، إذ يلاحظ ضعف حركة التبادل التجاري بين الدولتين، حيث أنه لا يزيد حجم التبادل التجاري على 704.3 مليون دولار عام 2014 و 873.7 مليون دولار عام 2015.
- ويوضح تطور الميزان التجاري، أن الصادرات المصرية للسودان قد ارتفعت من حوالي 491.9 مليون دولار عام 2014 إلى حوالى 569.4 مليون عام 2015 (وبما يشكل 2.5% من إجمالي صادرات مصر للعالم عام 2015)، وبنسبة نمو حوالي 15.7% .
- وبالنسبة للواردات فقد ازدادت من حوالي 212.4 مليون دولار عام 2014، إلى حوالي 304.4 مليون في عام 2015. وقد تراجع فائض الميزان التجاري تراجعاً طفيفاً إلى 265.0 مليون دولار عام 2015، مقارنة بـ 279.5 مليون دولار في 2014.
- من ثم فإن النظرة التحليلية لأرقام التجارة البينية لمصر والسودان عامي 2014 و 2015 تظهر أن أرقام التجارة لم تتطور بالصورة المنشودة، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية.
- هذا وتعكس التجارة البينية المصرية السودانية تركز الجزء الأكبر في عدد محدود من الدول، حيث تركزت صادرات السودان في دولة الإمارات والصين بنسبة 29.4% و23.4% من إجمالي قيمة الصادرات السودانية عامي 2014 و2015 على التوالي، في حين بلغت صادرات السودان لمصر نحو 4.8 % و9.6% عن نفس العامين.

- ويتمثل أهم شركاء التصدير لمصر في: إيطاليا، السعودية، الهند، وللسودان في: الصين، الهند، اليابان. بينما يتمثل أهم شركاء الاستيراد لمصر في: الصين، ألمانيا، الولايات المتحدة، وللسودان في: الصين، الهند، مصر بنسبة حوالى 6 % من إجمالي قيمة واردات السودان، وذلك عامي 2014 و 2015.

*** قيود التجارة البينية المصرية السودانية:**

– يأتي في مقدمة هذه القيود ضعف مستويات التنويع، وارتفاع التركيز في تشكيلة المنتجات (الصادرات) بوجه عام، لاسيما في ظل وجود البدائل من باقي الشركاء الدوليين.

– يعكس مؤشر التنوع السلعي لصادرات مصر والسودان عدم التنوع (الأنكتاد – حسب التصنيفSITC3.0 – تقع قيمة المؤشر بين: (1) مستويات تنويع أعلى و (0) مستويات تنويع أقل) ، إذ بلغ عدد السلع المصدرة لمصر (242) بمؤشر التنوع (0.539) عام 2014، في حين بلغ عدد السلع المصدرة للسودان (84) بمؤشر التنوع (0.793) عن نفس العام.

وبالنسبة للهيكل السلعي للصادرات والواردات، نجد ما يلي:

تتمثل أهم السلع التي تصدرها مصر إلى السودان في: المصنوعات بقيمة حوالي 209.377 مليون دولار، والمواد الغذائية 110.649، والكيماويات 72.702 ،والآلات والمعدات 65.965 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في العديد من السلع الصناعية المصنفة – وفقاً للمواد الخام– منها: صناعة المنسوجات (3.2)، الصناعة المعدنية (3.1)، والصناعات الغذائية (2.9) والكيماويات (1.1).

بينما أهم السلع التي تستوردها مصر من السودان هي : الحيوانات الحية بقيمة حوالى 222.918 مليون دولار (والتي تظهر في قائمة الواردات المصرية وينخفض فيها نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة لإنتاجها في مصر)، والسمسم 44.002، والقطن 11.779، واللحوم 886 مليون دولار مما يعكس عدم التنوع بالهيكل السلعي، حيث يتسم بالمواد الخام.

– أما عن حصة التجارة البينية من السلع المصنعة كالأجهزة ومعدات الاتصالات والأجهزة الإليكترونية والحاسبات الكهربائية ذات القيمة المضافة العالية فتتسم بالتدني، حيث يتم استيرادها من الدول غير العربية. وهو ما يعكسه مستويات التجارة العربية البينية بصفة عامة، إذ بلغت نحو 9.9% عام 2014، وهي نسب أقل من المعدلات العالمية، حيث تبلغ 62 % بالنسبة لتكتل (27)EU، 26% بالنسبة لـ ASEAN، 58% لـ G20، NAFTA % 49، 37% لـ G8 و15% MERCOSUR .

– تدني نسبة الصادرات السلعية ذات المستوى التكنولوجي الأعلى في قائمة صادرات البلدين.

– لم تتعد نسبة الصادرات السلعية عالية التكنولوجيا إلى إجمالي قيمة صادرات الصناعات التحويلية لمصر حوالي 1%عام 2015، في حين لم تظهر في صادرات السودان في نفس العام، (World bank, world development Indicators2016).

–هذا وتبلغ نسبة القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لمصر نحو 16 % عام 2015 ، بينما لم تتعد 10 % للسودان عن نفس العام، (UNIDO, Statistical Databases).

*** وتجدر الإشارة إلى أن تقرير التنافسية لعام 2013–2014 قد أشار إلى وجود قيدين أساسيين يواجهان التجارة العربية البينية – ومنها مصر والسودان– أهمها:**

– الارتفاع النسبي في مستويات التعريفة الجمركية.

– القيود غير الجمركية على التجارة، حيث أن التدابير تعادل (كعبء جمركي) ما نسبته 32% بالنسبة للمبادلات الصناعية.

– فيما يتعلق بالسودان، مازالت مستمرة في تطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 80% من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية المنشأ.

*** أما عن موقف الاستثمارات المباشرة بين البلدين:** فقد اتسم أيضا بالتواضع، حيث بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة السودانية في مصر (طبقا لمؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري– مصر في أرقام 2016)، حوالي 0.8 مليون دولار عام 2014/2013، ارتفع إلى حوالي 2.2 مليون دولار في 2015/2014، في حين بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حوالي 6.5 مليار دولار في 2015/2014.

هذا وقد بلغ عدد المشروعات المصرية التي وافقت عليها وزارة الاستثمار السودانية 229 مشروعاً خلال الفترة 2000 – 2013 برأسمال قدرة 10.1 مليار دولار تقريباً، بلغ عدد المشروعات المصرية المنفذة منها 78 مشروعاً برأس مال 799 مليون دولار فقط. مما يتطلب تعميق مستويات التعاون المتبادل في مجال تحفيز تدفقات الاستثمار وتوطينها.

*** معوقات التبادل التجاري بين الدولتين:**

– يرجع عدم تطور التجارة بين البلدين الأعضاء باتفاقيتي "الكوميسا" و"تيسير التجارة العربية" إلى عدم تطبيق السودان للاتفاقيتين بصورة كاملة خاصة "الكوميسا"، فما زالت تفرض رسوماً جمركية على قائمة من السلع يبلغ عددها بالنسبة لمصر نحو 52 مجموعة سلعية، كما تتخذ أحياناً إجراءات أحادية بحظر دخول بعض السلع المصرية، مثل السلع الغذائية، والأجهزة المنزلية بدعوى أنها غير مطابقة لشرط القيمة المضافة الخاص بألا تقل نسبة المكون المحلي بالسلع المتبادلة عن نسبة 45%.

– ومن ثم تتمثل أهم المشكلات في عدم تفعيل اتفاقيتي "الكوميسا" و"التجارة الحرة العربية" بصورة كاملة، والقرارات السودانية بتقليص القوائم السلبية للسلع المستثناة لا تنفذ، مثل قرار وزارة التجارة السودانية عام 2010 الخاص بتقليص قائمة السلع المستثناة من اتفاقية" الكوميسا"، حيث يخرج منها 37 سلعة لتبقى فقط 26 سلعة بالقائمة.

– ومن أهم القيود على التجارة البينية طول مدة المرور عبر الحدود، وهو ما يظهره المؤشر الدولي المركب لتقييم كفاءة التجارة ، فعلى الرغم من أن مصر قد احتلت المركز (97) من بين (138 دولة) عام 2013، إلا أن السودان لم تحقق مركزاً واضحاً في ذلك المؤشر.

وفي ضوء المستهدف وهو زيادة حركة التبادل التجاري بين مصر والسودان في المنافذ الحدودية المشتركة، وجذب الاستثمارات، فمن المتوقع أن افتتاح المعابر والموانئ الحدودية بين مصر والسودان، قد يرفع حركة التجارة بين البلدين، وزيادة معدلات التبادل التجاري، فضلاً عن جذب استثمارات جديدة. وذلك في ظل اهتمام كل من مصر والسودان، بزيادة حركة التجارة مع دول حوض النيل والقارة الإفريقية، باعتبار المعبر الحدودي منفذاً للصادرات المصرية إلى الأسواق الإفريقية المجاورة للسودان في تشاد والكونغو وإثيوبيا وإفريقيا الوسطى ورواندا وبورندي وغيرها من الدول، وفى نفس الوقت منفذاً للصادرات السودانية إلى أوروبا، مما يزيد من فرص زيادة معدلات التجارة، وتعزيز التعاون الصناعي والجمركي والاستثماري بين الجانبين.

*** وتتمثل أوجه الاستفادة في**

– أن السودان يمثل الشريك التجاري الثاني لمصر بنسبة 23.8% بالنسبة للصادرات المصرية إلى "الكوميسا"، والشريك

التجاري الثالث بنسبة 16.3% بالنسبة للواردات المصرية منها، وذلك عن الفترة (2010-2014)، في:

- تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين بما تحمله من فرص متاحة أمام الصادرات المتبادلة، فضلاً عن جذب استثمارات جديدة.

- المردود الإيجابي في تحسين العلاقات السياسية مع دول الجوار.

- أحد آليات القضاء على التحديات والمعوقات التي تواجه التبادل التجاري بين الدولتين، التي من أهمها عدم تطبيق التعريفة الصفرية، والقيود غير الجمركية على التجارة.

*** المقترحات:**

- من أهم المقترحات في إطار الطرح السابق، تحديث وتوقيع مذكرات تفاهم جديدة، على أن تكون مذكرة التفاهم وثيقة قانونية ملزمة تحدد تفاصيل وشروط الاتفاق ومسئوليات واحتياجات كل طرف.

- تحديث الإحصاءات وفق جدول زمنى مسبق لإصدار البيانات.

- يقوم الجانبان بمراجعة قائمة السلع المستثناة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، كل ستة أشهر. ضرورة التزام السودان بتطبيق الاتفاق مع مصر، خاصة أنه لا توجد أي معوقات تواجه صادرات السودان إلى مصر .

- إزالة العراقيل غير الجمركية، والسعي لتنويع القواعد التصديرية، وزيادة القيم المضافة في السلع والمنتجات، وتحديث العمليات اللوجستية المرتبطة بالتجارة.

- تقوية القدرات في مجال النقل والتأمين والاتصالات والخدمات عموماً.

- إقامة منطقة التجارة الحرة على الحدود المشتركة بين البلدين، ولا يرجح استخدام آلية مبادلة الجنيه المصري والجنيه السوداني، نظراً لعدم إمكانية استخدام الجنيه السوداني لسداد الديون المقومة بالدولار الأمريكي، أو لاستيراد السلع والخدمات من دول أخرى باستثناء السودان، وخاصة في ظل تحقق فائض في الميزان التجاري المصري السوداني لصالح مصر.

- أما السلع المرشحة للتجارة الممكنة والمحتملة بينهما فتتمثل في: مصنوعات من حديد أو صلب، مصنوعات سكرية، قطاعات من حديد صلب، سيراميك، أدوية وكيماويات، مصنوعات غذائية، منسوجات وملابس، مصنوعات أخرى ولدائن وغيرها من السلع التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة، أما عن سلع الواردات الممكنة والمحتملة فتشمل القطن متوسط وقصير التيلة، الحيوانات الحية.

وأخيراً، إن مستقبل اتفاقية تجارة حرة بين الدولتين على الحدود رهين بقدرة الدولتين على تنمية وتوطيد علاقاتهما معاً في المجالات المختلفة.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg